

٢٠١٩-٠٥٠١-٢



لبنان عربي ودولي فلسطين سوريا مصر فضايا وأراء كتاب السفير أسبوعيات

اقتصاد رياضة ثقافة صوت وصورة رسم بينة محبوب ووفيات نحن سمعك الأخيرة English

e-jareedeh

المسيحيون للمطالبة



«حكمت المحكمة.. نفذني يادولة»



12%	داعش» يُشعل الشمال السوري.. بتوظيف تركي
11%	النازحون قنبلة تهدد لبنان بالانهيار: هل تتحاور بيروت ودمشق قبل فوات...
7%	الحوتنيون يعزّزون ضغطهم على صناعة...
4%	رئيس «المؤتمر اليهودي العالمي»: البابا شبيه معاناة المسيحيين باليهود
4%	حلب: الحرب تعيد إحياء «ذكري الزلازل» واللغول



خاص «ساحل العاج»

- من «الصفحة الرئيسية»
- ٢٠١٤-٠٩-١٩ - بي بي سي : اسكتلندا صوتت ضد الاستقلال عن المملكة المتحدة
- ٢٠١٤-٠٩-١٩ - هاني فحص.. السيد
- ٢٠١٤-٠٩-١٩ - روحاني يسخر من "التحالف" وهولاند ياذن بضرائب جوية
- ٢٠١٤-٠٩-١٩ - اسكتلندا: المصير اليوم!
- ٢٠١٤-٠٩-١٩ - النازحون قنبلة تهدد لبنان بالانهيار: هل تتحاور بيروت ودمشق قبل فوات الأوان؟



أهالي المفقودين: «دوام» من أجل ملف الحقيقة

ملف التحقيق حق لأهالي المفقودين



ينظم أهالي المفقودين والمخطوفين وقفة كل خميس على الرصيف المقابل للسرaya الحكومية (عباس سلمان)

هلا فغالي

تاريخ المقال: 19-09-2014 AM 03:13

قبل نحو شهر، قصد أحد أهالي المفقودين والمخطوفين في الحرب الأهلية منزل وزير في الحكومة الحالية. طرق الرجل باب المنزل، أملا مقابلة الوزير لطالبته بتحريك ملف ابنه المخطوف، ومعرفة مصيره، لكن زوجة الأخير فتحت الباب، وطردت الرجل و«طلبت منه عدم المجيء مرة ثانية». وفق ما يقول لـ«السفير»، رافضاً نشر اسمه أو اسم الوزير. بعد مرور أيام قليلة، التقى الرجل المستيني بالوزير، مصادفة، في أحد شوارع بيروت. أوقفه قائلًا: «أريد معرفة مصير ابني المخطوف منذ 40 عاماً». حينها، ردت زوجة الوزير على الرجل: «بدرك زوجي ينخطف مثل ما اخطفت ابني؟». استغرب جوابها سائلاً: «الوزير خائف، وأنا يجب لا أخاف على ابني؟».

صباح أمس، وقف المستيني مع عشرات الأشخاص من لجنتي «أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«سوليد»، بالقرب من السرايا الحكومية، للمطالبة بتنفيذ قرار مجلس شورى الدولة (صدر في آذار الماضي) القاضي بـ«إلزم الدولة بتسليم الأهالي كامل ملف تحقيقات اللجنة الرسمية، التي تشكلت في العام 2000، للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين في لبنان». وتدرج الواقعة الاحتجاجية الرمزية، أمس وكل يوم خميس حتى تسليم الأهالي ملف التحقيقات، في سياق تراكمي بدأ من العام 2005 واستكمل منذ 6 أشهر، يوم صدر قرار شورى الدولة، إذ قامت اللجان بتحضيره والتنسيق من أجل الحصول على «مسودة التحقيق». لكن هيئة القضايا في وزارة العدل تقدمت في السادس من أيار الماضي، بطلب إلى شورى الدولة لإعادة المحاكمة مرفقاً بطلب وقف التنفيذ بحجة أن «القرار يشكل خطراً على السلم الأهلي». إلا أن المجلس ردّ الطلب مؤكدًا قراره بـ«ضرورة تسليم الملف».

وفيما رفع الأهالي لافتات تحاكي مطالعهم، أبرزها «حكمت المحكمة: نفذني يادولة»، أكدت رئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين، وداد حلواني، أن «معرفة مصير أحبائنا، أسوة بكل دول العالم، حق لنا». وأوضح أحد الأهالي أن «مجلس النواب جعل ثقة الشعب بحكومته سلعة ثياب وثياب»، بينما قالت مريم السعیدي والدة المخطوف ماهر قصیر، إن «الدولة تتنصل من مسؤولياتها». أما جانيت يوسف، شقيقة جندي خطف في العام 1983، فتوجهت إلى الحرس الحربي الذي اعتدى بالضرب على أحد المسؤولين، بالقول: «أنتم تحمون دولة لا تحميكم».

ووجه النائب غسان مخيبر كتاباً إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، مطالباً بنقله إلى الحكومة «بحسب الأصول القانونية»، بشدد فيه على «ضرورة تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة».